

متى تنجح الدول والمرجعيات في تجديد الخطاب الديني

سعيد المصري: معضلة مصر الكبرى عدم الفصل بين الدين والسياسة

يعيش المجتمع وسط خطابات متعددة وحضور مترك في مواجهة الخطابين السياسي والديني وتداخلهما الذي يصل إلى حد التخطي، وفي ذات القوت تتأى المؤسسات المصرية عن المشاركة المجتمعية الفاعلة، الأمر الذي يشكل ضغوطاً قوية على الشخصية المصرية التي تلوذ بالصمت واللامبالاة، وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول ما يجري، يحاول الباحث في علم الاجتماع الدكتور سعيد المصري الإجابة عليها.



محمد الحماصي
كاتب مصري

القاهرة - اعتبر الباحث في علم الاجتماع سعيد المصري، أن المؤسسات الحكومية والدينية فشلت إلى حد الآن في تجديد الخطاب الديني.

وقال المصري في حوار مع "العرب" إن المعضلة الكبرى التي نواجهها هي عدم الفصل بين الدين والسياسة.

وأضاف أن استخدام مفهوم الخطاب الديني وضرورات تجديده شاع في السنوات الأخيرة دون أن يكون هناك إطار محدد له، ودون الاتفاق على حد أدنى من الفهم على معنى التجديد ومعياره ومجالاته والقائمين عليه. وكل حوار حول الخطاب الديني وتجديده يظل ملتبساً وغير قابل للتراكم في اتجاه إيجابي نحو التجديد. ومن ثم يصاحب الجدل الراهن حول التجديد مواقف ملتبسة، وكل من يتحدث عن الخطاب الديني وتجديده لديه فهمة الخاص وبذلك يظل الضجيج حول تجديد الخطاب الديني لا يبرح حدود اللغو بقصد أو بغير قصد.

قيام الدولة الإسلامية، لاستعادة الخلافة التي أسقطها الاستعمار. وبالتالي فإن كل نشاط ديني يتجه بصورة أو بأخرى نحو تحقيق هذه الغاية بكل السبل الممكنة الدعوية والإصلاحية والرايكية. وعن المعركة بين رجل الدين والنخب الثقافية يقول المصري: يلاحظ أن الحضور الديني في المجال العام يقترب دائماً بالصراع السياسي مع أي قوى أخرى تخالف الرؤية الدينية المفروضة. وهذا ينطبق على المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية على السواء، فكلهما، يعمل تحت مبرر نصرته الدين والذود عنه ضد كل من لا يعترف به أو يقلل من شأنه في الحياة. ولهذا يخوض كل العاملين بالشأن الديني معرفتهم الأساسية مع النخب والتيارات العلمانية في المجتمع وإزاحتها من كل منصات الرأي العام. بل يمكن القول إن جوهر الصراع الكبير بين المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية يكمن في عملية احتكار المجال الديني، ومن ثم يدعي كل طرف بأنه الأقدر على حماية الدين من مخالب العلمانية، والقضاء على كل معالقاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. وهذا يفسر السبب الحقيقي وراء سعي المؤسسات الدينية الرسمية إلى التواجد بعمق في المجال العام والسعي الحثيث للانفراد بتشكيل الرأي العام باسم العودة إلى الإسلام الحق وممارسته الفكر المتطرف. وبذلك يصبح وجود الدين في المجال العام مرتبطاً بجالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاستقطاب الفكري والاجتماعي والسياسي الشديد.

ويلفت المصري إلى أن العقل المتطرف تابع من بنية في التفكير متعصبة وتؤمن بتصورات ومعتقدات قائمة على التمييز بين الناس بحسب خصائصهم وانتماءاتهم، وهذه السمات شائعة لدى الكثير من الناس في المجتمع بدرجات متفاوتة، غير أن التطرف الديني يمثل أخطر أنواع التطرف الذي يجعل الانتماء لدين معين مبرراً للاعتماد على الآخرين والوصاية عليهم، وفي أشد حالات التطرف الديني يكون الانتماء لدين محدد مبرراً لعدم الاعتراف بأي ديانة أخرى ولا حق لأحد للاعتقاد فيها ومحوها من الوجود وقتال من يتشبثون بأي دين مختلف والقضاء عليهم. وعن هذه البنية من التفكير يقول الباحث المصري إن لها جذورها في الثقافة السائدة النابعة من تراث الاستعلاء سواء في الفولكلور أو المجال الديني، بالإضافة إلى أسباب مجتمعية أخرى تتعلق بالجهل وانخفاض مستوى التعليم، ومناخ القبول على الحريات، وإضعاف النخب العلمانية المثقفة عن القيام بدورها في الاستنارة، وضعف الشعور بالأمل في المستقبل لدى الكثير من الشباب، وبطبيعة الحال فإن اختزال التطرف الديني في وجود جماعات للإرهاب، واختزال مواجهة في الاعتبارات الأمنية يعبر عن قصور في النظر واللجوء إلى طرق مخصصة في حل مشكلة الإرهاب وعدم الصبر على التغيرات الكبرى بعيدة المدى في مجالات التعليم والثقافة ودور الفن في المجتمع والاقتصاد.

وعبر عن اعتقاده بأن ما يجري من تغييرات حقيقية في ملف التعليم الآن بدءاً من مرحلة رياض الأطفال بشكل لبنية أولى، لأن هذا النوع من التطوير لو قدر لها الاستمرار يمكن أن يمثل نقلة نوعية في بناء تفكير جيل جديد يدرك ذاته وعالمه بعيداً عن قوالب التفكير النمطية التي تنتج التعصب.

الحلول الأمنية غير كافية

يرى المصري أن الحلول الأمنية وحدها قد تكون مهمة في مناطق الصراع المسلحة خاصة حين تكون تلك المناطق ساحات قتالية خالية من السكان.



صراع بين تقاليد الدولة والمسجد

والحرف التراثية، والوظيفة الثانية للمؤسسات الثقافية أنها تمثل أدوات في تعزيز المشاركة الثقافية، ولأسف فإن الجماعة المثقفة التي تلتف حول المؤسسات الثقافية تمثل شبكات مصالح بما يحول دون قيامها بدورها كفاعل في تشكيل الرأي العام من ناحية ومن ناحية أخرى تمنع تعزيز وصول الثقافة للجميع. أما في ما يتعلق بالوظيفة الثالثة وهي مساندة خطط وبرامج التنمية المعنية بقضايا الفقر والجريمة والطلاق والعنف والمساواة الاجتماعية والتطرف والتعصب والصحة العامة وثقافة العمل وتعزيز ثقافة الطموح والنجاح والتطلعات المستقبلية وحماية البيئة.

قال المصري بخصوص "هذه القضايا تشكل تحديات كبيرة تعوق التنمية وعلى المؤسسات الثقافية والمثقفين العمل بقوة في التوعية المجتمعية بهذه التحديات ومنح الناس الأمل في تغيير أنفسهم ومساندتهم للصالح العام، وهذه أمور غائبة أيضاً بكل أسف عن المثقفين الذين اعتادوا أن تكون الثقافة للتنمية وليس للتنمية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الثقافة حالياً في تعزيز دور الثقافة في خدمة التنمية بموجب الاتزام برؤية مصر للتنمية المستدامة 2030".

الدولة تظل بحاجة إلى الدين بقدر حاجة المؤسسات الدينية إلى الدولة، وهو الأمر الذي مكن حركات الإسلام السياسي من أن تصبح أكبر قوة حشد وتأثير في الرأي العام في مصر خلال العقود الأربعة الماضية

أخيراً وحول الهموم التي تشغلها في ما يجري في المجتمع المصري وتصوراتها لمعالجتها، يوضح الباحث في علم الاجتماع أن ما "يواجهه المجتمع المصري مشكلات كثيرة مصاحبة للتحويلات الاقتصادية والسياسية، أبرزها العنف والبطالة خاصة بين الشباب، وانخفاض مستوى المعيشة وتفاقم أوضاع الفقر بفعل التضخم وتآكل الطبقة الوسطى، وهذه المشكلات تحتاج إلى جهد كبير في رصدها وتبصير الحكومة والمجتمع المدني بكيفية إيجاد حلول لها في ظل شراكة مجتمعية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذه المشكلات رغم أهميتها القصوى، لا يجب أن تشغلنا عن تحديات أخرى ثقافية".

للحصول على الدعم اللوجستي والمناورات القتالية بصورة أكبر. ويخلص الباحث المصري بأنه على ضوء ذلك يمكن القول إن السياسة الأمنية الحالية تقف فقط عند حدود الصراع مع التنظيمات الجهادية المسلحة وتختزل أزمة سيناء في مواجهة الإرهاب دون أن تأخذ في حسابها أن الأزمة الحقيقية تتمثل في الفجوات التي كوت مجتمعات تمثل في خارج سيطرة الدولة، وأن المعركة الحقيقية هي استعادة سيطرة الدولة بمؤسساتها ومعلوماتها وبرامجها التكنولوجية الشاملة على تلك المناطق الهشة في سيناء.

ارتباك الدولة

يقول سعيد المصري إن التطور التكنولوجي والحياتي أربك المجتمعات، بعد أن اعتاد الأفراد على الخيارات التي كانت توفرها الدول. وإن الارتباك يصل إلى الدول ذاتها خصوصاً تلك التي اعتادت على أن تستمد شرعيتها من السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام والثقافة. وأضاف "لهذا تبدو معالم الارتباك واضحة في انتشار الشائعات والنظر إليها كأنها حقائق، وانتشار مواقع التضليل والتطرف والبذاءة على أوسع نطاق، ومن ناحية أخرى تظهر ملامح ارتباك الدول في الملاحقات الأمنية لبعض النشطاء ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بمبررات أمنية وأخلاقية، ونشر منصات للرد على الشائعات ومحاولات توجيه الرأي العام".

وأشار المصري إلى أن الكثير من الناس يفقدون التعليم الجيد الذي يمنحهم الثقة في أنفسهم وفي تفاعلهم الجيد مع العالم، ويفقدون تعلم ممارسة الحرية التي تمنحهم القدرة على التعبير عن آرائهم بمسؤولية. كما أن الدول بحاجة إلى تغييرات في فلسفة الحكم تدرك من خلاله أن العالم تغير والناس في سبيلها إلى المزيد من التغيير وأن الشرعية السياسية ممكنة في ظل الحرية والتعددية والمواطنة الكاملة وأن السلام والاستقرار والإجماع ممكن في ظل التعددية والديمقراطية ويشير المصري إلى أن الحكم على دور المؤسسات الثقافية في المجتمع يمكن من ثلاث زوايا تتعلق بوظائفها الحقيقية: الأولى تتمثل في كون المؤسسات الثقافية جزءاً لا يتجزأ من المجال العام الذي يلتقي فيه المثقفون والنخب الاجتماعية للتعبير عن الرأي بحرية والهموم المجتمعية، على اعتبار أن المؤسسات الثقافية أداة فاعلة لممارسة حرية التعبير في تجلياتها المختلفة عبر النقاش العام في القضايا المجتمعية، والنقاش حول مضمون الكتب والأعمال الفنية في السينما والموسيقى والمسرح

التدابير والسياسات، وأظن أن ما يجري حالياً من تنفيذ لاستراتيجية مصر 2030 في التنمية المستدامة يمثل خطوة كبيرة على طريق تحقيق نوعية حياة أفضل وتعليم جيد واقتصاد قوي قادر على التنافسية، وتوليد فرص عمل وتحسين مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر، وكلها جوانب مهمة لتجفيف منابع التطرف والتعصب والإرهاب.

وبحكم دراسته الميدانية حول المجتمع البدوي في مصر يؤكد المصري أن الدولة المصرية تواجه صعوبات بالغة في بسط سيادتها وشرعيتها على كل السكان والأرض في شبه جزيرة سيناء. كل وبالأخص محافظة شمال سيناء. ولهذا تتجه العمليات العسكرية إلى التوسع لملاحقة التنظيمات الجهادية وأنشطة الجماعات السلفية. وفي هذا الصدد يتعين أن نفهم المعضلة التي تواجه الأمن القومي المصري في سيناء والتي تتمثل في ثلاثة تحديات أساسية وهي: هشاشة حضور الدولة في سيناء، وتوغل التنظيمات السلفية الجهادية في البنية الاجتماعية للسكان، والدور المحوري للتنظيمات الإرهابية ذات الطابع الإقليمي في إدارة اقتصاديات التطرف والفوضى في المناطق الحدودية، وتعاني منطقة سيناء من مشكلات مزمنة، فأغلب السكان مستبعدون من الموارد والخدمات، والفراغ السكاني هائل، والنزاع محتدم بين الدولة والسكان على ملكية الأرض، في ظل وجود روابط اجتماعية للسكان عابرة للحدود، مع انخفاض عام في الثقة الاجتماعية لدى السكان.

ويلفت المصري إلى أن المحصلة النهائية لكل ذلك هي هشاشة سلطة الدولة وضعفها الشديد في بسط سيادتها على المناطق المهشمة والحدودية في سيناء. ولهذا الأزمة مثل في الداخل على الحدود الغربية في محافظة مطروح وفي الحدود الجنوبية في حلايب وشلاتين. وهناك على المستوى الإقليمي أمثلة أخرى مشابهة لمناطق هشة على الحدود قابلة للحياة خارج سيطرة الدولة في العراق وسوريا وليبيا واليمن بحيث تبدو تلك المناطق بيئات خصبة تغري بهيمنة التنظيمات الجهادية وإدراجها للفوضى تمهيداً لعزل تلك المناطق عن سلطة الدولة، المركزية وتكوين نواة صلبة لمجتمع إسلامي. كما أن المناطق الحدودية بطبيعتها الجيوستراتيجية تعطى الفرصة للجموعات الجهادية للارتباط بتنظيمات جهادية أخرى في الخارج

أما إذا كنا بصدد مجتمعات حدودية متاخمة لبؤر من التوتر الإقليمي وذات طبيعة قليلة لا تعترف بحدود الدولة، ولا تندمج في الاقتصاد الرسمي، وتحتضن التنظيمات السلفية الجهادية من منطلق وحدة الشعور بالأخوة الدينية المتجاوزة لمفهوم المواطنة، فإن سياسة الدولة لاستعادة سيادتها بموجب الحلول الأمنية الراهنة وحدها تحتاج إلى إعادة نظر وتقييم لما يجري على الأرض من ترتيبات ليس فقط في المناطق الحدودية وإنما أيضاً داخل المحافظات التي تشكل فيها بيئة خصبة لتوليد تنظيمات إرهابية داخل المجتمع المصري.

وفي هذا الصدد يتعين أن تكون المواجهة مع التنظيمات الجهادية من خلال معركة تنمية شاملة اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة تعمل بالتوازي مع المواجهة الأمنية لتحقيق الأمن القومي وذلك عبر حزمة متكاملة من

سعيد المصري

- أستاذ علم الاجتماع
- عضو اللجنة العليا لصياغة الرؤية مصر في استراتيجية التنمية المستدامة 2030
- شغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، ومستشار رئيس مجلس الوزراء للدراسات الاجتماعية
- نال جائزة الأمم المتحدة للتميز في التنمية البشرية عام 2013

